

عرض لتجربة
الجمهورية اليمنية (تقييم موائمة القوانين والتشريعات
اليمنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

إعداد المهندس/

علي حسين العنسي

عضو مجلس النواب اليمني

عضو مجلس إدارة برلمانيون عرب ضد الفساد

المدخل:

منذ مصادقة مجلس النواب في اليمن على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في الخامس من يوليو من العام 2005 وذلك بموجب القانون رقم (47) لسنة 2005 أصبحت هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من التشريع اليمني ، وقد اتخذت اليمن العديد من الخطوات في اتجاه مكافحة الفساد على المستويات التشريعية والتنفيذية والبناء المؤسسي . حيث تم إصدار وتعديل الكثير من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد كما تم سن العديد من التشريعات منها قانون رقم (13) لسنة 2012م بشأن الحق في الحصول على المعلومات، وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية والعديد من منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد ، كما تم تحسين الإجراءات المتصلة بالكثير من العمليات والأنشطة المتصلة بحماية المال العام.

سعت الجمهورية اليمنية إلى طلب العون من البنك الدولي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والجهات المانحة لوضع الدراسات والأبحاث حول معرفة المشكلة أو الفجوة القانونية والتشريعية بين هذه الاتفاقية وما صدر من قوانين قبل وبعد التوقيع على الاتفاقية المصادق عليها والهادفة إلى حماية الأموال العامة ومكافحة الفساد.

وكان أول عمل وأفضل عمل بادر به البنك الدولي عن طريق مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يونيو عام 2008م وهو عمل تقرير للمراجعة التحليلية للإطار التشريعي والقانوني لليمن لمكافحة الفساد.

الذي قام به فريق من الاختصاصيين ونفذه الخبير الدولي السيد ليو قرنق وشاركه الدكتور/ عبد الكريم السياغي وهي جزء من المساعدة الفنية التي يقدمها البنك الدولي لليمن في إطار مكافحة الفساد.

وقد تضمنت لدراسة مراجعة شاملة للتشريعات القائمة وجمع البيانات والمعلومات على ضوء التشريعات اليمنية ومقارنتها مع دراسات للأطر القانونية لمكافحة الفساد بدول المنطقة والعالم وتطرقت هذه الدراسة لما يقارب من 80 قانون وقرار ولائحة نافذة في اليمن.

وكان للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والقضاء بكل مكوناته وكذلك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والأجهزة المختصة شرف المشاركة والوقوف إلى جانب الفريق وتوفير كل متطلباته وتسهيل مهامه القانونية والإدارية والعملية.

ثم تأتي مبادرة منظمة الـ (GIZ) واستعدادها لتمويل مشروع الموائمة بين التشريعات اليمنية والاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وهي خطوة نشكر عليها هذه المنظمة الرائدة التي نشعر نحن وكافة مكونات المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن بعظم الدور الذي تلعبه هذه المنظمة وسهولة الإجراءات ودقتها في كافة المشاريع التي تشاركنا فيها مع هذه المنظمة منذ نشأت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في 3/7/2007م.

خطة عمل الموائمة:

مرت عملية إعداد هذا التقرير بعدد من المراحل تم في كل مرحلة تنفيذ العديد من المهام المتعلقة بموضوع التقرير الرئيس وذلك على النحو التالي:

❖ المرحلة الأولى: التحضير للمشروع

وقد تم في هذه المرحلة القيام بالمهام التالية:

1. جمع المعلومات الأساسية ذات العلاقة بما في ذلك القوانين ، واللوائح والضوابط والسياسات والتقارير التقييمية السابقة.
2. تعييبه مكونات بنود الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد في المصفوفة الخاصة بالتقييم.
3. تعييبه المصفوفة من حيث أطر العمل واللوائح والضوابط في اليمن المقابلة للفقرات في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

❖ المرحلة الثانية:

اشتملت هذه المرحلة على عقد العديد من اللقاءات مع كل الجهات المعنية بمكافحة الفساد والمتمثلة في كل الأجهزة والإدارات الحكومية ذات العلاقة بمكافحة الفساد ، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ، وسائل الإعلام ، القطاع الخاص واتحادات وجمعيات رجال الأعمال ذلك بهدف إنجاز المهام التالية:

1. التعرف على إمكانيات الحصول أي معلومات إضافية وضرورة مثل التقارير الدورية والتعميمات المتصلة بعمل تلك الجهات والمتصلة بمكافحة الفساد.
2. مناقشة القوانين واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الفساد في اليمن والفجوة القانونية المرتبطة بهذا الموضوع.
3. التعرف على الإجراءات المؤسسية التي قامت بها اليمن في سياق تنفيذ مضامين تلك القوانين والتشريعات واللوائح.
4. التعرف على النقص في القدرات المؤسسية للجهات المعنية بمكافحة الفساد.
5. التعرف على الشركاء الحاليين والمحتملين في عملية تطبيق وتفعيل الإجراءات الإصلاحية وإمكانية تأطير تلك الفعاليات ضمن ما هو قائم من المنتديات والتجمعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد على المستويات المحلية والإقليمية ، والدولية (مثل مجموعة المانحين المحليين ومؤسسات الأمم المتحدة ... الخ).
6. مناقشة آراء كل جهة في عمل الجهات الأخرى خاصة فيما يتعلق بالتعارض أو التدخل أو غياب التنسيق بين تلك الجهات.

تابع خطة عمل الموائمة:

❖ المرحلة الثالثة : وضع الخطوط العريضة لمكونات التقرير :

وقد قام الفريق الوطني في هذه المرحلة بإنجاز المهام التالية:

1. دراسة وتحليل القوانين والتشريعات واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتحديد القوانين والموارد والفقرات التي تقابل ما ورد في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وفق النموذج المعد لذلك.
2. المراجعة الداخلية وتحليل ما تم الحصول عليه من معلومات وبيانات وأدبيات أثناء مهمة تقصي الحقائق.
3. الاطلاع على الأدلة الفنية والإجرائية ذات العلاقة بالاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والتي تم وضعها من قبل الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة.
4. الإطلاع على التقارير المماثلة للدول التي سبقت اليمن في إعداد تلك التقارير (كينيا – بنجلادش – اندونيسيا وغيرها). والتواصل مع بعض معدي تلك التقارير للاستفادة من خبراتهم وملاحظاتهم.
5. وضع الخطوط العريضة لمكونات التقرير النهائي وتحديد إجراءات إعداد لمسودة الأولية من التقرير.
6. عقد لقاءات دورية مكثفة مع العديد من المسؤولين في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لمناقشة ما تم إنجازه في إعداد التقرير ووضع الخطوط العريضة للمراحل التالية.
7. إعداد مسودة التقرير بما في ذلك التوصيات المؤدية إلى تحديد إجراءات إصلاح الفجوات التي تم تحديدها في التقرير والعناصر التي لم يتم تنفيذها في اليمن.
8. عقد ورشة العمل الأولى ضمت ممثلين عن كل الجهات المعنية بمكافحة الفساد وذلك لمناقشة المسودة الأولية من المصفوفة حيث قد المشاركون العديد من الآراء والمداخلات خلال تلك الورشة كما فتحت الورشة مجالاً لمواصلة المناقشة وتبادل الآراء مع المعنيين حول المصفوفة والتقرير بالكامل حيث قام الفريق الوطني بتلقي العديد من الآراء والتعليقات على المصفوفة التي ساهمت بتطوير وإثراء النسخ التالية من المصفوفة بشكل خاص والتقرير بشكل عام.
9. إعداد التقارير الخاصة بتحليل كل فص من فصول الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد ومقارنتها بالتشريعات والقوانين واللوائح اليمنية كأساس منهجي لإنجاز المصفوفة وتحليل الفجوة.
10. مناقشة تلك التقارير مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والخبير الدولي في الجي زد لإبداء آراهم وملاحظتهم حول تلك التقارير للاستفادة منها في إعداد النسخة النهائية من التقرير والمصفوفة.

❖ المرحلة الرابعة : إعداد النسخة النهائية من التقرير :

تم في هذه المرحلة إعداد النسخة النهائية من تقارير الفصول والمصفوفة بناءً على كل الآراء والمناقشات والمداخلات التي أبدتها الجهات والفعاليات المشاركين في المراحل السابقة وكان أهم مخرجات هذه المرحلة التقرير النهائي.

القوانين التي تم مراجعتها فيما يخص عمل الموائمة:

سنة التعديل	رقم التعديل	اسم التشريع وموضوعه	سنة الإصدار	رقم	م	سنة التعديل	رقم التعديل	اسم التشريع وموضوعه	سنة الإصدار	رقم	م
		قانون إنشاء محاكم الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها	1996	3	23			دستور الجمهورية اليمنية	2001م		1
		قانون المصارف الاستثمارية	1996	21	24			قانون مكافحة الفساد	2006	39	2
		قانون التعريف الجمركية	1997	37	25			قانون الإقرار بالذمة المالية	2006	30	3
		قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع	1998	24	26			قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	1992	39	4
		القانون بشأن البنوك	1998	39	27			قانون مكافحة غسل الأموال	2003	35	5
		القانون بشأن قضايا الدولة	1999	30	28			قانون مكافحة غسل الأموال	2010	1	6
		القانون بشأن الخصصة	1999	45	29	1990	50	القانون المالي	1990	8	7
		القانون بشأن المواصفات والمقاييس وضبط الجودة	1999	44	30			قانون الاستثمار			8
		اللائحة التنظيمية للمحاكم الاستئنافية والابتدائية	2000	25	31			القانون بشأن الصحافة والمطبوعات (ولائحته التنفيذية)	1990	25	9
2003	21	قانون البنك المركزي اليمني وتعديله	2000	14	32			قانون الخدمة المدنية (ولائحته التنفيذية)	1990	19	10
		قانون الانتخابات العامة والاستفتاء	2001	13	33			قانون الجمارك	1990	14	11
		اللائحة الداخلية لمجلس الشورى	2002	39	34	2000	1	القانون بشأن تحصيل الأموال العامة	1990	13	12
		لائحة الاجتماعات المشتركة لمجلسي النواب والشورى	2002	1	35			قانون التأمينات والمعاشات	1991	25	13
		قانون المرافعات والتنفيذ المدني	2002	40	36	1994	3	قانون السلطة القضائية	1991	1	14
		قانون المناجم والمحاجر	2002	24	37	1997	7	قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة وتعديله	1991	35	15
		قانون الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	2002	52	38			القانون بشأن المناطق الحرة	1993	4	16
		إنشاء صندوق الخدمة المدنية	2004	1	39			الأحكام العامة للمخالفات	1994	17	17
		بشأن مجلس الوزراء	2004	3	40			قانون الإجراءات الجزائية	1994	13	18
		قانون الوظائف والأجور	2005	43	41			قانون الجرائم والعقوبات	1994	12	19
		اللائحة الداخلية لمجلس النواب	2006	1	42			قانون إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة	1995	6	20
		قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية	2007	23	43			قانون الاستملاك للمنفعة العامة	1995	1	21
2000	71	قانون التدوير الوظيفي	2009	31	44			لائحة أعمال الصرافة	1995	20	22

الجهات المشاركة في الموائمة:

وهي الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الداعمة وهي :

- 1- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- 2- مجلس القضاء.
- 3- وزارة العدل.
- 4- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- 5- رئاسة الوزراء.
- 6- مكتب رئاسة الجمهورية.
- 7- مكتب النائب العام.
- 8- وزارة الشؤون القانونية.
- 9- وزارة المالية.
- 10-وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- 11-وزارة الداخلية.
- 12-وزارة الأشغال العامة والطرق.
- 13-وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.
- 14-وزارة الإدارة المحلية.
- 15-وزارة الإعلام.
- 16-المحكمة العليا.
- 17-مجلس النواب.
- 18-مصلحة الضرائب.
- 19-مصلحة الجمارك.
- 20-الهيئة العليا للرقابة على المناقصات.
- 21-اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.
- 22-جهاز الأمن القومي.
- 23-جامعة صنعاء.
- 24-الغرفة التجارية.
- 25-اللجنة الوطنية للمرأة.
- 26-نقابة المحامين.
- 27-نقابة الصحفيين.
- 28-وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي.
- 29-اللجنة الوطنية لغسيل الأموال.
- 30-وحدة مكافحة غسل الأموال.
- 31-منظمات برلمانيون ضد الفساد.
- 32-مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.
- 33-المرصد اليمني لحقوق الإنسان عضو تحالف الشفافية.
- 34-المدرسة الديمقراطية.
- 35-منتدى الديمقراطية.
- 36- تحالف منظمات المجتمع المدني.
- 37-نادي رجال الأعمال.
- 38- تحالف الشفافية.



ماهية المشاركات التي قدمت من الجهات الداخلية والخارجية والنقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وغيرها:

أ - الجهات الداخلية :

تمثلت مشاركة هذه الجهات في الآتي:

- 1- انتداب شخص أو أشخاص لحضور الفعاليات وورش العمل وتوفير متطلبات فريق العمل الوطني والدولي داخل الجهات أو عن طريق الخبراء أو الهيئة.
- 2- توفير التشريعات والبيانات والوثائق المطلوبة من قبل فريق العمل الوطني بناء على رسائل توجه من الهيئة تحت توقيع المشرف على الفريق.
- 3- حضور المناقشات التي عقدت داخل الهيئة أو في نفس الجهة والرد على الاستفسارات والإجابة المباشرة على الأسئلة.
- 4- تعبئة استمارات الاستبيان الموزعة إلى تلك الجهات.
- 5- وضع الملاحظات على ما يرسل للجهة من قبل الهيئة والاستيضاح عن أي غموض والرد بملاحظات مكتوبة بالحذف أو الإضافة إلى المصفوفة.
- 6- مناقشة الملاحظات مع فريق العمل من الخبراء الوطنيين.

ب - الجهات الخارجية :

تمثلت المشاركة بالنسبة للجهات الخارجية إلى قسمين رئيسيين هما :

القسم الأول : وهي الجهات الداعمة للمشروع وهي منظمة الـ (GIZ) هذه المشاركة والدعم هو التعاقد مع فريقي الخبراء المحليين والدوليين ودفع تكاليف المشروع من الناحية المالية ومراجعة ومتابعة أعمال الفريقين بالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قطاع التعاون الدولي + نائب رئيس الهيئة + المشرف على أعمال الفريق وكذلك التواصل مع الفريق الدولي واستضافته في اليمن ومتابعته لتسليم الملاحظات على ما يقدمه الفريق الوطني من إنجازات حسب الخطة الموضوعية والمتفق عليها.

القسم الثاني : تمثل في حضور خبراء ومحاضرين في مجال الموائمة وخاصة من الدول التي سبق لها عمل مثل هذا المشروع وقد تم إحصار خبير من كينيا قام بشرح الطريقة التي تم بها عمل مصفوفة الموائمة والعوائق التي واجهتهم في هذا الجانب وكذلك استضافة فريق العمل الوطني والمشرف على الفريق في دولة كينيا للإطلاع على ذلك الإنجاز الرائع والاستفادة من تلك الجهود ، بالإضافة إلى عقد ورش عمل في اليمن لإثراء المشروع بالخبرات الدولية.

نموذج

تحليل التزامات اليمن حيال تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد

الفصل الأول: أحكام عامة:

التزام اليمن بما ورد في هذه المادة:

الموضوع في القوانين اليمنية والتشريعات اللائحية:

احتوت الكثير من التشريعات اليمنية على الكثير من النصوص القانونية التي تعمل على المساهمة في تحقيق تلك الأهداف منها ما سنذكره هنا على سبيل المثال ومنها ما سيتم استعراضه تفصيلاً عند مناقشة القضايا المتعلقة بتلك الأهداف في الموضوعات التي تناقشها بقية فصول الاتفاقية:

✓ حدد القانون رقم 93 لسنة 6002 بشأن مكافحة الفساد في المادة (9) كل الفقرات أهداف القانون وبما يتفق مع هذه الفقرة من الاتفاقية الأممية وذلك على النحو التالي:

- الفقرة (1): إنشاء هيئة وطنية مستقلة عليا لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه وفقاً لهذا القانون والقوانين النافذة .
- الفقرة (2): منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته .
- الفقرة (3) : تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد .
- الفقرة (4): إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد .
- الفقرة (5): تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطة المعنية .
- الفقرة (6): تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه .

✓ القرار جمهوري بقانون رقم (19) لسنة 1991م بشأن الخدمة المدنية في المادة (12) الفقرتين (أ) و (ج).

القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نص في المادة (35) الفقرة (أ).

✓ القانون رقم (39) لسنة 1992م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حدد في المادة (7) الفقرة (أ).

✓ القانون رقم (23) لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية.

✓ لقانون رقم (30) لسنة 2006م بشأن الإقرار بالذمة المالية.

تابع النموذج:الموضوع في الإجراءات الإدارية في اليمن:

قامت اليمن باتخاذ العديد من الإجراءات التي هدفت إلى تحقيق إلى زيادة فعالية جهود منظومة مكافحة الفساد شملت إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومنحها الاستقلال المالي والإداري كما قامت اليمن بعمل إصلاحات قضائية شملت جوانب مهمة مثل إنشاء المحاكم التجارية ومحاكم ونيابات الأموال العامة. كما شرعت بعض الجهات الخدمية مثل الجوازات والجمارك والأشغال العامة إلى القيام بإعداد دليل خدمات ويجري العمل على حث بقية الجهات الخدمية بعمل مثل هذه الأدلة.

وفي اتجاه ضم كافة المعنيين بمكافحة الفساد في اليمن أطلقت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فكرة إنشاء التحالف الوطني للنزاهة الذي يضم جميع شركاء يعمل على مكافحة الفساد.



تابع النموذج: الفجوة في التشريعات واللوائح التنظيمية:

ما زال هناك الكثير من التشريعات اليمينية التي بحاجة إلى بعض التعديلات التي تعرقل فعالية جهود مكافحة الفساد منها على سبيل المثال عدم وجود نص في الدستور يتضمن نص يلزم الحكومة والمجتمع في المشاركة في جهود مكافحة الفساد ، التعارض في التشريعات المنظمة لعمل الجهات المعنية بمكافحة الفساد خاصة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، النيابة العامة (نيابة الأموال العامة) ، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.



تابع النموذج: الفجوة في الإجراءات الإدارية :

هناك الكثير من القصور في تنفيذ عمليات الوقاية من الفساد ومنعه ومعاينة مرتكبيه خاصة تلك الناتجة عن التعارض في بعض إجراءات الجهات المعنية بمكافحة الفساد ونقص الخبرة والتأهيل لدى الكادر الوظيفي العامل في الجهات المعنية بمكافحة الفساد بالإضافة إلى نقص في الإمكانيات المالية والفنية لتلك الجهات. على أن أهم أوجه القصور توجد في الممارسات المتعلقة بنشر الوعي العام بالفساد ومخاطره وطرق الوقاية منه ومنعه خاصة تلك المتعلقة بإدراج تلك القضايا في مناهج التعليم في المراحل التعليمية المختلفة وتكثيف حملات التوعية في وسائل التوعية المختلفة. كما أن الكثير من منظمات المجتمع المدني ترى أن الدور الممنوح لها في مكافحة الفساد لا يزال محدود



التوصيات :

العمل وجود نص في الدستور يلزم الحكومة والمجتمع في المشاركة في جهود مكافحة الفساد العمل على إزالة التعارض بين القوانين المنظمة لعمل الجهات المعنية بمكافحة الفساد وتنسيق جهودها من خلال إنشاء وحدة تنسيق تتبع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تتولى عملية التنسيق بين تلك الجهات في الجوانب المختلفة (التشريعي والتنفيذي) بالإضافة إلى التنسيق بين تلك الجهات والجهات الحكومية الأخرى وكذا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

العمل على تكثيف حملات التوعية بالفساد ومخاطره وأساليب منعه والوقاية منه خاصة فيما يتعلق بإدراج تلك القضايا في المناهج التعليمية في مختلف مراحل التعليم .



الخاتمة

لعل ما تم استعراضه في هذه الورقة في جانبها الإجرائي والموضوعي قد أعطى لمحة موجزة عن جهود الجمهورية اليمنية ، وسعيها الحثيث للاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هذا الصك العالمي المتميز الذي أجمعت عليه معظم دول العالم ؛ كونه قد استوعب كل الاتفاقيات الإقليمية التي سبقت صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

واليمن بمواكبتها لهذا التطور الكبير في وسائل وإجراءات وتدابير مكافحة الفساد التي تنفذها دولاً تملك من الخبرة والإمكانيات والبناء المؤسسي والعلمي ما يجعلها تمثل القدوة في مكافحة الفساد فإنها بإذن الله تعالى وبتعاون المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد وكل أبناء اليمن الشرفاء لقادرة في المستقبل القريب أن تكون إحدى تلك الدول.

